الأمم المتحدة

A/61/PV.30

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة **٣٠**

الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٤٨ و ٦٢ من جدول الأعمال (تابع)

عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا: ٢٠٠١-٢٠١٠

مذكرة من الأمين العام (A/61/218 و Corr.1)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/61/212)

مذكرة من الأمين العام (A/61/69 و Add.1)

(ب) **أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/61/213)

السيدة ساهو (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشيد بالأمين العام على تقريره الشامل عن تنمية أفريقيا (A/61/212)، الذي يسلط الضوء على التطورات الهامة في أفريقيا وعلى التحديات التي تواجهها القارة، بالإضافة إلى الدعم المقدم من المجتمع الدولي خلال العام الماضي. ويوضح التقرير أيضا الالتزام غير المسبوق للأمم المتحدة بالعمل مع البلدان الأفريقية على تحقيق إمكانيات تنميتها.

وقبل أن أستمر في بياني، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ولا شك أن مسألة السلام والازدهار في أفريقيا تحتل مكانة خاصة في قلوبنا. وطالما أدرج تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بين بنود جدول الأعمال التي تجري مناقشتها في هذه القاعة. ولن يكون تحقيق تلك الأهداف ممكنا بدون شراكة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-56967 (A)

ملموسة فيما بين أفريقيا والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ونحن نشاطر الأمين العام رأيه، الذي تضمنه تقريره عن أعمال المنظمة (A/61/1)، في أن احتياجات أفريقيا الخاصة تتطلب جهودا عاجلة ومتضافرة، بالإضافة لدعم مستمر ودون انقطاع من جانب جميع أصحاب المصلحة. ونشاطر الأمين العام رأيه، كذلك، بأن السنوات الماضية شهدت زيادة في مستوى التزام المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى زيادة تصميم أفريقيا ذاتها على ذلك.

إن تسوية الصراعات والعمليات السلمية جارية في مناطق عديدة، وما انفك يجرى في الوقت ذاته تعزيز دور الاتحاد الأفريقي والتعاون المشترك على الصعيدين الوطني والإقليمي في ظل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويدل ذلك على التزام أفريقيا بتقرير مستقبلها من خلال مبادرات أفريقية بحتة ومشاركة أفريقية فعالة. ومن المشجع أيضا أن نعلم أن المساعدة الإنمائية الرسمية وما تعهدت به الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية من وعود والتزامات إزاء أفريقيا آخذ في الازدياد على ما يبدو. ونرحب بشكل خاص بالدعم الملموس الذي يقدم إلى القارة، من قبيل المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ومبادرة قرى الألفية وغيرها من المشاريع المتعهد بإنجازها في السنوات الأخيرة في أطر مختلفة.

وفي ضوء تلك الآفاق البناءة، تشارك تايلند المجتمع الدولي في دعم الجهود المستمرة لتشجيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وتظل ملتزمة بالإسهام الكامل في مبادرات مشتركة سواء بمفردها أو من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وغيرهما من المحافل الدولية.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كثفت تايلند جهودها لتوسيع نطاق تعاونها مع البلدان الأفريقية. وقد خصصنا فترة السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لـ ”عام أفريقيا“ لوضع المبادئ التوجيهية لبرامجنا المعنية بالتعاون الثنائي والثلاثي مع البلدان المانحة والمنظمات الدولية من أجل تعزيز الشراكة في مجالات من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على تنمية أفريقيا على الأمد الطويل، لا سيما في مجالي تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.

وانطلاقا من مبدأ التنمية القائمة على الاكتفاء ذاتيا، ومن أجل مساعدة بلدان أفريقيا على تنويع قواعدها الإنتاجية، تنفذ تايلند برامج للتعاون التقني في أفريقيا في مجموعة واسعة من المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقد قدمنا هذه السنة قرابة ١٠٠ منحة دراسية لدورات تدريبية وبرامج لتبادل الخبراء في ميادين الزراعة والتنمية الريفية وتطوير الصناعات الخدمية والشركات الصغيرة والمتوسطة. ونظل ملتزمين بمواصلة توسيع نطاق شراكتنا التعاونية مع أفريقيا من خلال مختلف أشكال التعاون بما فيها الدورات التدريبية الدولية السنوية لوكالة التعاون الدولي التايلندية.

وفي مجال الصحة، توفر تايلند التعاون التقني لمساعدة البلدان الأفريقية بصورة مباشرة على مكافحة وبائي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وقد نقل الخبراء التايلنديون تكنولوجيا إنتاج الأدوية، وساعدوا في إنشاء مصانع لإنتاج الأدوية بتكلفة منخفضة. ووفرنا كذلك الموظفين الطبيين والمعدات الطبية، فضلا عن تقديم منح دراسية للأطقم الطبية الأفريقية. ونؤمن أن تلك الجهود تحدث أثرا ملحوظا. فلدى تنزانيا الآن دواء مضاد للملاريا يباع بسعر معقول، علاوة على علاج ميسور التكلفة من

فيروس نقص المناعة البشرية يسمى بـ ''TTVIR''. وهذه الأدوية تنقذ الأرواح وتمكن المزيد من البلدان من الاعتماد على نفسها. وتستفيد منطقة غرب أفريقيا أيضا من برنامج مماثل. ونأمل في انتشار مثل هذا التعاون في سائر أنحاء أفريقيا.

ويمثل تبادل الخبرات في مجال الوقاية من أنفلونزا الطيور ومكافحتها ميدانا آخر من الميادين التي تتعاون فيها تايلند بشكل وثيق مع أفريقيا حاليا. ويقدم الشركاء الإنمائيون، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة مالية وفنية أساسية. وتتعاون تايلند بشكل ناجح مع البلدان المجاورة في إنشاء نظام لتبادل المعلومات للمساعدة في رصد حالات انتشار المرض وإبلاغ المنظمات الدولية المعنية عنها بسرعة. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع البلدان المتضررة بتشاطر خبراتنا وأفضل الممارسات لدينا. وسيظل تعزيز الشراكة للتعاون مع أفريقيا عنصرا هاما في السياسة الخارجية لتايلند دائما.

وقد شهدنا في السنوات الماضية التعهد باتخاذ إجراءات لتقديم مجموعة واسعة من أشكال التعاون في الإطار المتعدد الأطراف. غير أن الطريق صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا لا يزال طويلا، ولا تزال هناك عقبات عديدة على هذا الطريق. والتزام المجتمع الدولي بصورة صادقة وراسخة بتقديم الدعم، لا سيما المساعدة المالية على نحو مطرد ويمكن التنبؤ به، سيظل يشكل أولوية فيما يتعلق بالتنمية الشاملة واستراتيجية القضاء على الفقر. ويكتسي توفير وسائل إبداعية لتمويل التنمية ووضع برامج لبناء القدرات أهمية أساسية لتمكين أفريقيا من الاستفادة من العولمة وتوسيع نطاق التجارة الدولية. وقد تم التعهد بالعديد من الالتزامات إزاء أفريقيا، وما من سبيل سوى تنفيذ تلك الالتزامات سيؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج ملموسة ودائمة بغية استدامة التنمية في المنطقة.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، يود الوفد الصيني أن يعرب عن شكره للأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) (A/61/212). وتؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتحل هذه السنة الذكرى السنوية الخامسة لانطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وخلال السنوات الخمس الماضية، بذلت البلدان الأفريقية جهودا جبارة في مجالات البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والتعليم والبيئة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا وتعميم المنظور الجنساني والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

إننا نقدر كثيرا الجهود من هذا القبيل، ويسعدنا أن نرى أن الاقتصاد الأفريقي حافظ في السنوات الأخيرة على زخم النمو القوي الذي حققه، وهيأ الظروف المواتية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت ذاته، اعتبر المجتمع الدولي مسألة تنمية أفريقيا أولوية عليا، ووفر المزيد من المساعدات بغية تحقيق ذلك الهدف. ولتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا، اتخذت بعض البلدان المتقدمة النمو بعض الخطوات العملية لزيادة ما تقدمه من مساعدات والتخفيف من الديون. والتعاون بين دول الجنوب، لا سيما بين البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية آخذ في الازدياد. وكل هذه عناصر إيجابية من شأنها أن تمهد السبيل لتحقيق التنمية الأفريقية.

ولكن، كما ورد في تقرير الأمين العام، فإن المهمة الأساسية للمجتمع الدولي هي تعزيز ذلك الزخم الإيجابي والوفاء بالتزاماته. وعلى البلدان الأفريقية اتباع استراتيجيات إنمائية وطنية، وتعزيز التنسيق فيما بينها، وتعبئة جميع الموارد للنهوض بالتنمية في أفريقيا بصورة مشتركة. ولا بد

للمجتمع الدولي من الوفاء بما التزم به من تقديم المساعدات إلى أفريقيا، ومساعدة البلدان الأفريقية ودعمها في مساعيها الإنمائية. وينبغي للأمم المتحدة تعزيز التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

وقد شدد الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تقريره الأخير على أهمية الإشراف على تنفيذ نيباد. وهذه مسألة هامة. والوفد الصيني إذ يضع في الحسبان التقدم المحرز في تنفيذ نيباد في العام الماضي، والتقرير ذي الصلة المقدم في إطار هذا البند، يود إبداء الملاحظات التالية. أولا، أن السمة الرئيسية للنيباد تتمثل في أن البلدان الأفريقية تتولى أمورها وتديرها بنفسها. واسترشادا باحتياجات البلدان الأفريقية، فإنها تقوم بتعبئة وتنسيق المساعدة الدولية والدعم لتنمية أفريقيا. ولا بد من الجمع بين هذين العنصرين من خلال إجراء حوار منتظم.

وقد لخص تقريرا الأمين العام وفريقه الاستشاري جهود البلدان الأفريقية وأولويات عملها. وأشارا أيضا إلى أوجه القصور في الدعم الدولي.

أما فيما يتعلق بالتمويل، على وجه الخصوص، فما زالت هناك فجوة كبيرة جدا بين الدعم الدولي والاحتياجات الفعلية لأفريقيا. ونعتقد أنه ينبغي اعتماد تدابير شاملة للتغلب على الصعوبات الناجمة عن نقص المواد المالية. وينبغي اتخاذ خطوات لضمان استخدام الأموال المتاحة بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة، طبقا للأولويات التي تحددها البلدان الأفريقية.

وينبغي لنا أن نواصل زيادة المُدخلات المالية، آخذين احتياجات البلدان الأفريقية بعين الاعتبار. وإلى جانب معونات الطوارئ وتخفيف عبء الديون والتعاون التقني، ينبغي لنا تقديم مساعدة مالية إضافية للتنمية الأفريقية، وأن نعمل من منظور طويل الأجل وأن نساعد البلدان الأفريقية على بناء القدرات كيما تتمكن من اجتذاب مزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي وتحسين قدرتها على التمويل الذاتي.

ثانيا، أن نيباد مبادرة عملية. وإحدى أولوياتها مساعدة البلدان الأفريقية على الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي أن يعتمد مجموعة من الإجراءات. وينبغي بذل جهود لتصحيح التشوهات التجارية وتوسيع فرص التجارة للبلدان الأفريقية. وينبغي للبلدان بذل جهود مشتركة لاستئناف جولة الدوحة في موعد مبكر وحث كبرى البلدان المتقدمة النمو على إظهار الإرادة السياسية، ولا سيما بخفض الإعانات الزراعية وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات البلدان الأفريقية، وبالتالي تحقيق فوائد ملموسة لها من التجارة المتعددة الأطراف.

كما ينبغي أن نستغل الحالة المؤاتية الراهنة المتمثلة في ارتفاع أسعار السلع الأساسية أفضل استغلال للسماح للبلدان الأفريقية بالاستفادة من مزايا ما لديها من موارد، وهو ما من شأنه زيادة تنوعها الاقتصادي. وينبغي تقديم مساعدة تجارية للبلدان الأفريقية لمساعدتها على تعزيز مشاركتها في التجارة العالمية وزيادة حصتها من عوائد العولمة الاقتصادية.

ثالثا، يمكن أن يساعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب البلدان الأفريقية في تنميتها. فهناك العديد من البلدان النامية، ولكل منها مكامن قوتها. وثمة إمكانات هائلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتقاليدها التاريخية وقوتها المحركة الجديدة. وينبغي الاستفادة من إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة كاملة، باعتباره إضافة مفيدة للتعاون بين الشمال والجنوب. وعلى هذا الأساس، سنعزز التعاون

فيما بين بلدان الجنوب بقوة وسنبذل كل ما في وسعنا للمساعدة على تنفيذ نيباد.

وخلال العقد المنصرم تعاملت الصين وأفريقيا بإخلاص وتبادلنا الدعم وأقامتا تعاونا فيما بين بلدان الجنوب على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وشجعنا التقدم الاقتصادي والاجتماعي المشترك. وتساند الصين البلدان الأفريقية بقوة في تنفيذ مبادرة نيباد. وأقمنا علاقات مع أمانة المبادرة بعد إنشائها مباشرة. ومنتدى التعاون الصيني – الأفريقي الذي أنشئ في عام ٢٠٠٠ يشترك مع نيباد في أهدافها المتمثلة في تعزيز التعاون المفيد لأطرافه والتنمية المشتركة. كما أن لدى الجانبين أولويات متماثلة للتنمية. واعتمدنا طائفة عريضة من التدابير لمساعدة البلدان الأفريقية.

ومنذ عام ٢٠٠٠، ألغت الحكومة الصينية ١٥٦ دينا مستحقا على ٣١ بلدا أفريقيا في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا، وبلغ مجموع هذه الديون ١٠,٥ بليون يوان.

واتخذت الحكومة الصينية كذلك خطوات جذرية لمنح معاملة تفضيلية للبلدان الأفريقية للسماح بدخول المزيد من المنتجات الأفريقية السوق الصينية. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين وأفريقيا ٣٩,٧٤٦ بليون دولار، وسجلت الصين عجزا تجاريا قدره ٢,٣٨ بليون دولار.

ونفذت الحكومة الصينية أيضا ٦٣ مشروعا للمعونة في ٤٨ بلدا ومنطقة في أفريقيا وأرسلت ٥٤ شحنة بضائع. وكان التركيز على التنمية الزراعية والبنية التحتية وقطاع التشييد وتدريب الموارد البشرية والتعاون الطبي والصحي.

وبعد أن رفعت الصين الرسوم الجمركية تماما عن بعض السلع الأساسية المستوردة من ٢٥ بلداً أفريقيا من عداد أقل البلدان نموا في ١ كانون الثاني/يناير من العام الماضي، انضمت غينيا الاستوائية وأنغولا والسنغال للمجموعة في بداية هذا العام. وتشجع الحكومة الشركات الصينية التي لديها القدرة على الاستثمار وبناء المصانع على أن تفعل ذلك في أفريقيا. وفي نهاية العام الماضي، بلغ الاستثمار المباشر التراكمي للصين في أفريقيا ١,١٨ بليون دولار وتم بناء أكثر من ٨٠٠ مصنع هناك.

ويمثل التعاون بشأن الموارد البشرية مجالا رئيسيا للتعاون الصيني – الأفريقي. وفي العام الماضي، دعت الصين ٣ ٠٦٦ شخصا من ٥٠ بلدا ومنظمة إقليمية في أفريقيا إلى زيارة الصين للحصول على دورات تدريبية في مجالات الشؤون الخارجية والاقتصاد والتجارة والزراعة والحراجة وتدقيق الحسابات. وأُطلقت برامج صينية – أفريقية بشأن التعاون في حماية البيئة والمتطوعين الشباب. ويوجد حاليا نحو ١ ١٠٠ طالب من ٤٦ بلدا أفريقيا في الصين بمنح تعليمية من الحكومة الصينية. وخلال اجتماع وزراء التعليم في إطار المنتدى الصيني – الأفريقي في العام الماضي، أعلنت الصين عددا من التدابير الجديدة، من بينها توفير التدريب لألف مسؤول تعليمي ومدرس أفريقي سنويا خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، ومضاعفة عدد الطلبة الأفارقة المستفيدين من المنح التعليمية التي تقدمها الحكومة الصينية خلال السنوات الخمس المقبلة.

وسيعقد اجتماع قمة لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي في بيجين خلال الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وسيركز القادة الصينيون والأفارقة على موضوع الصداقة والسلام والتعاون والتنمية، وسيضعون معا خطة أولية للتعاون الودي بين الصين وأفريقيا. وأنا على ثقة من أن ذلك سيعزز دعم الصين لمبادرة نيباد في مختلف المجالات.

والصين أكبر بلد نام في العالم، وأفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من البلدان النامية. وأصبح مصيرنا متشابكا خلال العقد المنصرم. وستواصل الحكومة الصينية تعزيز تعاونها مع أفريقيا وتقديم الإسهام الواجب لإنعاش القارة الأفريقية، كعهدها دائما.

السيد أوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي أولا وقبل كل شيء أن أعبر عن تقدير وفد بنن للمعلومات القيمة المتضمنة في التقارير العديدة التي قدمها الأمين العام من خلال الوثائق المرجعية لكي نناقشها في إطار بندي جدول الأعمال ٤٨ و ٦٢ (أ) و (ب).

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وترحب بنن بهذه المناقشة المشتركة بشأن البنود الثلاثة المدرجة في جدول أعمالنا، والتي تؤكد بوضوح شديد الصلة بين السلام والتنمية. وقد ضُرب مثل جيد جدا بمنح جائزة نوبل للسلام للسيد محمد يونس من بنغلاديش، تقديرا لخدمته للفقراء من خلال التمويل البالغ الصغر.

وإنه لأمر طيب أن نلاحظ اهتمام المجتمع الدولي بالحالة في أفريقيا على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وأفريقيا تجسد صورة لقارة غير مستقرة لا يمكن التنبؤ بالتطورات فيها، قادرة على تحقيق الأفضل، بل والأسوأ أيضا، حيث تعيش نسبة كبيرة من السكان في أشد درجات الفقر المدقع.

وعندما نقرأ تقارير الأمين العام عن عقد دحر الملاريا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، يظهر أن البلدان الأفريقية، فرادى وجماعات على السواء، نفذت إصلاحات مؤسسية عميقة خلال السنوات الأخيرة بهدف تهيئة بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. وفي الوقت ذاته، فإن التحديات الاجتماعية والإحجام عن التغيير في مجالات أخرى يعرضان الإنجازات التي تحققت للخطر ويعوقان التنمية الحقيقية لشعوب أفريقيا.

وتنمية أي بلد عملية طويلة الأجل، وتنمية أفريقيا كقارة لا يمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها. وهذا هو السبب في أن النتائج التي تتحقق لا تكون دائماً على مستوى الأهداف التي نحددها، رغم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية ورغم الأرقام المؤثرة التي يسردها المانحون عندما يتحدثون عن مساعدتهم.

وبالتالي، فإن ثمة حاجة إلى أن نقيم تقييما كاملا مختلف التحديات التي يتعين أن نتصدى لها، وأن نقترح حلولاً طويلة الأجل. والحكم الرشيد هو بلا شك من الأدوات الأولى لبدء عملية التنمية، لأن أوجه انعدام المساواة الاجتماعية وغياب الديمقراطية يؤديان إلى التوتر الاجتماعي وتعارض المصالح، كما أنهما يؤديان في الوقت نفسه إلى تفاقم الفقر.

وفي هذا السياق، تجدد بنن، وفقا لذلك التزامها بالديمقراطية والحكم الرشيد ومكافحة الفساد وحكم القانون واحترام الكرامة البشرية وحقوق الإنسان كشروط مسبقة لتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة.

غير أنه يجب أن نؤكد أنه أياً كان التقدم الذي تحقق على المستوى الوطني في هذه القطاعات المختلفة وعلى الرغم من النية الحسنة لدى البلدان الأفريقية إزاء تنفيذ إصلاحات مؤسسية وسياسية واقتصادية واجتماعية، فإنه لا يمكن تحقيق تقدم إذا لم تدعم البيئة الدولية الجهود الوطنية وإذا كانت فرص التغيير على المستوى الدولي غير موجودة تقريباً.

وأحد الأسباب الخارجية المنشأ للصراع في أفريقيا انتشار الأسلحة القادمة من مصادر خارجية إلى أفريقيا

والاستعمال غير القانوني لها. وتعتقد بنن أن المجتمع الدولي لا يُعقل أن يستمر في صم أذنيه عن صرخات الألم التي يطلقها الآلاف تلو الآلاف من الأشخاص- نساءً وأطفالاً - الذين يُدفعون إلى طريق المنفى من يوم إلى آخر بمجرد نشوء التوتر في أفريقيا.

كيف يمكننا أن نفهم أن الشبان، المشار إليهم في تقرير الأمين العام، الذين يعيشون في فقر مدقع ولا يريدون سوى لفت انتباه المانحين الأسخياء للحصول على دولار في اليوم لضمان البقاء، هم أنفسهم الأشخاص الذين يجري تسليحهم وتجنيدهم من قبل الجماعات التي يفترض أنها متمردة أو حتى من قبل أفراد معدومي الضمير؟

وتعتقد بنن أن من غير اللائق إبداء الرغبة في سلام أفريقيا وتنميتها، في الوقت الذي يتم الإسراع سراً إلى تأجيج التوترات المتأصلة في أي مجتمع، التي كان من الممكن حلها بالوسائل السلمية. وتؤمن بنن إيماناً راسخاً بالتسوية السلمية للصراعات وكذلك بعلاقات حسن الجوار، لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة سلمية.

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) تتضمن في صلبها ميلاد أفريقيا ذاتها من جديد. ومن المؤكد أن التنفيذ الشفاف للدعامات الرئيسية لهذا البرنامج، لاسيما في مجال الزراعة والبيئة والطاقة والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، سيمكن أفريقيا من الوقوف على قدميها حقاً. وسيتيح ذلك احتمالات أفضل أمام الآلاف من الشبان الأفارقة الذين لن يعودوا مضطرين إلى الذهاب إلى المنفى أو مجبرين على البحث عن مكان آخر سعياً وراء مستقبل أفضل. ولذلك، فمن المهم أن يسعى المجتمع الدولي، في دعمه لتنفيذ مبادرة نيباد، إلى تنفيذ برامج ذات إطار زمني معقول كيما يكون لها تأثير مباشر على تحسين الظروف المعيشية لشعوب أفريقيا.

ويجب كذلك أن تكون مشاركة المجتمع الدولي محسوسة بدرجة أكبر عبر زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق تعزيز الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وكذلك من خلال دعم القدرات الإنتاجية للبلدان الأفريقية. وينبغي أيضا مواصلة الجهود على صعيد إدارة الدين الأجنبي جيدا للحيلولة دون ارتداد البلدان، التي ربما تكون قد استفادت من تدابير إلغاء الديون، إلى الوضع الذي كان قائما في السابق.

وبنن تعرب عن تقديرها لجميع شركاء التنمية الأفارقة الذين يعملون بلا كلل من أجل إنعاش قارتنا وتسلم، مع ذلك، بأن هناك الكثير الذي مازال يجب عمله. وهو تحد جسيم ولا بد من اتخاذ إجراءات جريئة بسبب أقل البلدان نموا في أفريقيا وعددها ٣٤ بلدا. ولذا، فإن بنن تناشد الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف ذوي الإحساس بالمسؤولية والتضامن لكي نجد معاً، وبروح الشراكة، حلولاً للمشاكل التي تواجهها البلدان الأفريقية، ومن أبرزها الملاريا. وهذه الحلول قد تساعد على كسر هذه الحلقة المفرغة من الفقر والتهميش.

السيد أرياس كاردناس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ثابتة على دعمها لمكافحة الجوع والفقر ولتحقيق التنمية في بلدنا وفي البلدان الشقيقة، وبخاصة، بلدان أفريقيا، حيث أن فنزويلا أصبحت بلداً قائما على التعددية والتنوع بصورة متزايدة، ويتعزز التزامها تدريجيا، في الوقت ذاته، بجذورها التاريخية والثقافية. كما أن بلدنا يبذل جهوداً حثيثة لتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة لشعوبنا على وجه السرعة.

وتعرض الحكومة البوليفارية دعمها وتعاونها من أجل تكثيف واستمرارية جميع برامج المساعدة وأنشطة

التعاون الهادفة إلى تحقيق المشاركة النشطة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعوب أفريقيا. وهذه دعامة أساسية لتوطيد السلام والأمن في العالم.

وفيما يتعلق بالتعاون مع أفريقيا، لا تكتفي فنزويلا بتقديم ما يفيض عن حاجتنا. لا، بل إننا نعمل مع أشقائنا لتحقيق التنمية المشتركة. ونحن نعي أن لبلداننا اللاتينية – الأفريقية إرثا أفريقيا قديم الأزل مصدره جذورنا الأفريقية. وتدرك فنزويلا أن التضامن النشط لشعبنا هو سبيل للعمل معاً من أجل إحراز التقدم.

ونرى أن منظومة الأمم المتحدة هي السبيل المثالي لتقديم الدعم الدولي للمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن هنا، فقد أعدت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية برنامجاً للتعاون مع أفريقيا كلفته ٣,٨ مليون دولار من خلال برنامج الأغذية العالمي، خاصة فيما يتعلق بالمعونات الغذائية لفائدة بلدان بوركينا فاسو وغامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر الشقيقة. كما أنها تعهدت بتنفيذ برنامج كلفته ٤,٣ مليون دولار لتقديم منح للمساعدة في حالات الطوارئ لبلدان كينيا وغامبيا والصحراء الغربية والصومال الشقيقة.

كما أننا نؤيد فكرة ضرورة أن يسعى برنامج الأمم المتحدة الخاص بأفريقيا لوضع إطار شامل لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي، يتضمن مساندة برنامج نيباد، المبني في حد ذاته على النُهج التي اعتمدتها الحكومات الأفريقية. وسنضمن بهذه الطريقة أن يتم التنفيذ بما يتماشى مع الأولويات الحقيقة للمنطقة.

والمستقبل يبشر الآن بالخير لتلك العلاقات وللتعاون بين بلدان الجنوب الذي يشجعه بلدنا. والشعوب الأفريقية شديدة الاهتمام بهذا النوع الجديد من العلاقة بين البلدان الشقيقة، الذي يروج له في الاجتماعات التي تعقد في إطار الأمم المتحدة وخارجها. وقد أعدت حكومتنا، من خلال وزارة الخارجية وبالتحديد، مكتب نائب الوزير للشؤون الأفريقية، مشروع جدول أعمال أفريقيا الذي يحدد مجموعة من الأنشطة الدبلوماسية والثقافية والتعليمية والصحية والتعاونية، ويبرز اعتزازنا العميق بتراثنا الأفريقي.

ونحن نرتبط بشبكة الفنزويليين المتحدرين من أصول أفريقية، كما أننا ننفذ إعلان دربان لعام ٢٠٠١ بشأن مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري. ونقوم أيضا بتنفيذ ولاية برنامج عمل دربان، بإنشاء لجنة حكومية للقضاء على التمييز العنصري في بلدنا إلى الأبد.

وما تعتبره بلداننا تضامنا وكفاحا قد يكون شكلا من العدالة التي تحققت بأعمال محددة قامت بها بلدان كانت مستعمرة سابقا، ودعمت تنميتها الخاصة بنهب أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وفيما يتصل بالتعاون وتوثيق العلاقات بين بلدان الجنوب، حافظت جمهورية فنزويلا البوليفارية على توطيد علاقاتها مع البلدان الأفريقية، ورفعت مستوى علاقاتها الدبلوماسية المباشرة مع أكثر من ١٢ بلدا، ومع العديد من الدوائر الأخرى طوال السنتين الماضيتين وزدنا عدد ممثلينا في القارة الأفريقية، ونعتبر المنطقة حليفا لنا بدون أي لبس. وفي السنة الماضية، أبرمت فنزويلا اتفاقات جديدة مع بلدان أفريقية مختلفة – معظمها من أقل البلدان نموا – لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولدعم مجالات الطاقة وتعددية الأطراف واحترام القانون الدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جيني (إندونسيا).

إن التعاون والتضامن بين الشعوب من المبادئ الإرشادية لسياستنا الخارجية، وقد عززنا تعاوننا مع أفريقيا في مجالات مثل بناء المؤسسات، ومكافحة التصحر وتوفير المعونة الإنسانية على شكل مواد غذائية ومساعدات في

أعقاب الكوارث الطبيعية. وننوي توفير المتابعة والدعم بافتتاح مكتب في مالي لبنك فنزويلا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستقوم هذه المؤسسة بتنفيذ ما تعهد به هوغو شافيز فرياس، رئيس الجمهورية، من افتتاح بنك الجنوب في القارة الأفريقية.

ويتم إنجاز هذا كله بدون المشروطيات التعجيزية المعتادة التي تنتهك السيادة وتمنع وضع برامج فعالة لتخفيف حدة الفقر الشديد بخطط واستراتيجيات إنمائية وطنية. وهذه الإسهامات في تحقيق أهداف التنمية تثبت أنه، بالإرادة السياسية والالتزام بالإنسانية، يمكن بناء عالم مختلف عن ذلك الذي تسعى لفرضه علينا المراكز الاقتصادية للقوة العالمية والمؤسسات المالية الدولية – التي تحمل الطابع الخبيث للفكر الليبرالي الجديد.

أخيرا، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعرب عن التزامها تجاه البلدان النامية وأهدافها المشروعة – بغض النظر عن تصنيف تلك البلدان – للمضي قدما في بناء عالم يقوم على علاقات من العدالة والمساواة والإنصاف، بما يمكننا من تحقيق تقدم في التغلب على الكوارث المروعة التي تهدد البشرية. وعليه، فإن جمهورية فنزويلا البوليفاريه، بصوتها المستقل، تسعى إلى إرساء التوازن والتكافؤ بغية تحقيق العدالة والسلام والأمن.

السيد بوسّينا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على التقارير الممتازة التي قدمها لنا للسنة الرابعة على التوالي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) والدعم الدولي لها. ولا تقتصر هذه التقارير على لفت انتباهنا مرة أخرى إلى التحديات والقيود التي ينبغي معالجتها والتغلب عليها فحسب، بل إلى التقدم المحرز طوال الأشهر الاثني عشر الماضية في تحقيق تلك الشراكة أيضا.

ونحن نؤيد البيانين اللذين ألقاهما كل من السيد كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل غامبيا بالنيابة عن أفريقيا. وشأني شأن المتكلمين السابقين، أود إبداء بعض الملاحظات الإضافية.

قبل خمس سنوات مضت، أقر الأفارقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الهادفة إلى تحقيق نمو رفيع المستوى ومستدام، كيما تستطيع أفريقيا تخفيف فقر شعوبها وتصبح أفضل اندماجا في الاقتصاد العالمي. وبينما نجري هذا التقييم الجديد، يمكننا القول إن بعض التقدم قد تحقق رغم حجم التحديات، كالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمرتزقة، والصراعات، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وبطالة الشباب، والأزمات الإنسانية، والهجرة غير المشروعة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لا بد لنا من الترحيب بجهود البلدان الأفريقية لتعزيز السلام والأمن، واتخاذ خطوات تهدف إلى تحقيق البرامج والمشاريع ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات النقل والطاقة والمياه والصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والبيئة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والحكم الرشيد بشكل خاص. وهذه الجهود التي تعطي زخما جديدا للنيباد، ستؤدي إلى نتائج دائمة إذا توافر لها الدعم الضروري من شركائنا.

وهنا، وباسم أفريقيا، أود أن أرحب أيضا بالتعبئة الجارية للرأي العام الدولي وبالدعم الذي قدمته الحكومات الشريكة في التنمية للقارة الأفريقية، حيث تم تنفيذ مبادرات محددة استهدفت تحقيق برامج النيباد، وجرى الإعلان عن تعهدات والوفاء بالتزامات. ونتوقع أن يمتد التقدم المحرز في مجال إلغاء الديون ليشمل المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة.

وفي ضوء الزخم الجديدة والدعم الكبير لتنفيذ نيباد، أود أن أؤيد التوصيات الرئيسية التي اقترحها الأمين العام في تقاريره: تعزيز الدعم للقارة الأفريقية باعتماد تدابير محددة لزيادة زخم تنفيذ النيباد؛ وحل المشاكل المؤسسية بدمج النيباد في هياكل الاتحاد الأفريقي وآلياته؛ ودعم القطاع الخاص؛ وضمان احترام الشركاء الإنمائيين لأفريقيا لالتزاماتهم بتقديم المعونة في إطار زمني معقول؛ ومساعدة أفريقيا على تنويع اقتصادها بتحسين هيكل صادراتها؛ وضمان تحسين التنسيق لأنشطة هيئات الأمم المتحدة التي تسهم في دعم الجهود لتنمية أفريقيا وتحسين نوعية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للنيباد، بإجراء مشاورات منتظمة ومتعمقة مع الاتحاد الأفريقي.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أهنئ المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا ومكتبه على مؤازرتهما المتواصلة لأفريقيا عموما، ونيباد على وجه الخصوص.

وبعد هذا الاستعراض، أود التأكيد مرة أخرى على دعم وفدي لجهود الأمين العام. إن مجالات تركيزها تشكل أفضل سياق لتنفيذ منهجي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها بكفاءة.

السيد سكوت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر الأمين العام وأعضاء الأمانة العامة، الذين زودونا بتقريرهم (A/61/212) عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) والدعم الدولي لها، وبالتقرير المرحلي (A/61/213) بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، إضافة إلى التقرير (A/61/218) بشأن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا.

والولايات المتحدة تهنئ الأعضاء الأفارقة في النيباد على خمس سنوات من الإنجازات التي تعزز النمو الاقتصادي والحكم الرشيد في أفريقيا جنوب الصحراء. ودعم النيباد ركن أساسي في مساعدتنا لشركائنا الأفارقة. ففي السنوات الخمس الماضية، تعاونت الولايات المتحدة مع النيباد في مجموعة واسعة من البرامج في الزراعة، والطاقة، والبنى التحتية، والتنمية التجارية وغيرها من المجالات.

وكما أوضحت قمة مجموعة الـ ٨ في غلين إيغلز، هناك تأييد قوي بين قادة العالم لتوجيه مزيد من الاهتمام إلى احتياجات التنمية الأفريقية. والولايات المتحدة كانت وستبقى رائدة في هذا الجهد. ففي مؤتمر للأمم المتحدة عقد في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢، وصدر عنه توافق آراء مونتيري، كما يعلم الأعضاء، تعهدت الولايات المتحدة بزيادة مساعداتها الخارجية بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. وقد نفذنا هذا الالتزام قبل موعده بثلاث سنوات. فالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ بلغت ١٦,٣ بليون دولار، أي ما يزيد بأكثر من ٦٠ بالمائة عنها في عام ٢٠٠٠ – ولم نكتف بذلك. فقد ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٧ في المائة عنها في عام ٢٠٠٤، وهو رقم يصبح فعليا أعلى بشكل ملحوظ إذا أضيف تمويل إعادة الإعمار في العراق وهكذا، يكون معدل الزيادة في مساعداتنا الإنمائية الرسمية ٢٢,٤ في المائة في هذه الفترة – تقريبا ضعف المعدل الذي قدمته بقية دول مجموعة الـ ٧ والبالغ ١١,٧ في المائة.

وقد سمعنا في سياق هذه المناقشة أرقاما تفيد بأن حصة أفريقيا من التجارة العالمية ومن الناتج المحلي الإجمالي للعالم ما زال متدنيا بشكل يثير القلق – كلاهما أقل من ٢ في المائة. ونحن نحاول أن نفعل شيئا في هذا الصدد، سواء بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية أو بتوسيع فرص التجارة مع

الولايات المتحدة، كتلك التي وفرها قانون النمو والفرص في أفريقيا. وفيما زادت واردات الولايات المتحدة من أفريقيا بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، لتبلغ ٥٠,٣ بليون دولار، نود أن نرى زيادة أكبر من منتجات غير نفطية.

إن معونتنا تتركز على التنمية الأفريقية بشكل متزايد فمن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية من الولايات المتحدة لأفريقيا بأكثر من ٢٥٠ في المائة، لتبلغ ٤,١ بليون دولار عام ٢٠٠٥. والمثال الرئيسي الدال على ذلك شراكتنا مع غانا. لقد اتخذت غانا القرارات الهامة الضرورية لنجاح طويل الأجل. وزعماؤها ديمقراطيون وملتزمون بالحكم الرشيد والشفافية والاستثمار في تعليم شعبهم ورعايته صحيا. وبعد أن درست غانا وضعها، استنتجت أن الأولوية ينبغي أن تكون لبذل المزيد من الجهد لحفز الزراعة وزيادة الصادرات وتشجيع الاستثمارات الإضافية في ذلك القطاع. وعلى أساس هذه الالتزامات، وقعت هيئة التحدي الألفي في آب/أغسطس الماضي اتفاقا بقيمة ٥٤٧ مليون دولار. وهذا سيساعد غانا على بلوغ معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، مما يخفض مستوى الفقر باستخدام أنجع الوسائل لهذا الغرض، وأعني تحقيق الازدهار وإيجاد فرص العمل وتنظيم المشاريع التجارية. وفي الواقع نرى أن برنامج حساب التحدي الألفي ونيباد يتقاسمان الفلسفة ذاتها، ألا وهي دعم الحكم الرشيد، وتحسين الخدمات، وخاصة في مجال الرعاية الصحية والتعليم، والحريات الاقتصادية والحريات الأخرى.

وكما يعلم الأعضاء، فإن الولايات المتحدة أول دولة غير أفريقية تقيم بعثة دبلوماسية لدى الاتحاد الأفريقي. والتزامنا يستند جزئيا إلى اعتقادنا بأن الاتحاد الأفريقي يبني إطارا متينا للسياسة الاقتصادية يقوم على المبادئ الواردة في الشراكة الجديدة. وهذا يشمل التزاما من الزعماء الأفارقة بالاضطلاع بمسؤولية تنمية بلدانهم، واعتماد السياسات الاقتصادية اللازمة لاجتذاب الاستثمار وإيجاد فرص العمل.

وفيما يتعلق بنيباد، ستظل الولايات المتحدة ملتزمة بدعم مبادراتها الهامة، وخاصة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، فنحن نعتبر هذه الآلية جزءا هاما من التزامات الزعماء الأفارقة بإقامة حكم سياسي واقتصادي وتعاوني رشيد، بغية تهيئة ظروف أفضل لتنمية تحويلية.

والبرنامج الرئيسي الآخر الذي نلتزم بدعمه بين برامج النساء هو برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. فنحن ندعم هذا البرنامج في ستة بلدان تفي بتعهداتها بزيادة الدعم والاهتمام بالقطاع الزراعي بالإضافة إلى ذلك، نشارك في جهود مكافحة الجوع في المناطق الساخنة لتطوير عملية وخطة لمعالجة السياسة العامة والعوائق التقنية التي تجعل البلدان عرضة للمجاعة. ونأمل مساعدة تلك البلدان على الاندماج في برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا في نهاية المطاف.

وفي مجال توليد الطاقة، نعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والنيباد في مشروع مجمع الطاقة في منطقة غرب أفريقيا. وهذا المجمع سيساعد بلدان تلك المنطقة على تحقيق التبادل التجاري للطاقة، ونقل الكهرباء بين الأقاليم بصورة أفضل، مما يقلص تكاليف المشاريع ويزيد النمو الاقتصادي.

والولايات المتحدة ترحب بالتقرير بشأن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية. ففي أعقاب التزام رئيسنا في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بخفض تواتر تفشي الملاريا في العالم بنسبة ٥٠ في المائة، بدأنا برامج جديدة لمكافحة الملاريا في ستة بلدان معرضة لهذا الوباء بدرجة عالية. وسنغطي أربعة بلدان أخرى عام ٢٠٠٧، وخمسة غيرها عام ٢٠٠٨.

ونتوقع أن نغطي في النهاية أكثر من ١٧٥ مليون نسمة في خمسة عشر بلدا.

خلاصة القول، فإن الولايات المتحدة تدعم أعضاء نيبال وشعوب أفريقيا في تحقيق السلام والاستقرار، والتخلص من الأمراض الوبائية والازدهار عن طريق تحرير التجارة والاقتصاد. ولن يضعف التزامنا هذا، وسنبقى مستعدين للعمل مع شركائنا الأفارقة ومانحي المساعدة الآخرين لمواجهة تحديات أفريقيا وتحقيق وعدها الكبير.

السيد كرمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشير مع الارتياح إلى قرار الجمعية العامة هذا العام عقد مناقشة مشتركة حول مسائل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وأسباب الصراع في أفريقيا وعقد دحر الملاريا. ونرى أن هذا لا يعكس العلاقة الوثيقة بين السلام والتنمية بدقة فحسب، بل يعكس الحاجة إلى تركيز عمل المنظمة أيضا، وهو مبدأ ندعمه بقوة.

ترحب إسرائيل بالتقرير الموحد الرابع بشأن التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) والدعم الدولي لها (A/61/212). فالتقرير يوجز بشمولية الزخم الجديد لتنمية أفريقيا، النابع من أعمال تقوم بها بلدان أفريقية، فضلا عن المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، يقدم التقرير تحليلا متسقا للتحديات والقيود التي ووجهت على كل مستوى. والمبدأ الوارد في هذا التقرير، وهو ''تنفيذ الالتزامات''، مبدأ تدعمه إسرائيل بكل صدق، ليس بالأموال فحسب، ولكن بالأفعال أيضا.

وعلى نحو ما كان في الماضي، تود إسرائيل أن تكرر تأييدها الشديد لما اعتمده الاتحاد الأفريقي من مبادرات ومبادئ إنمائية. وهذا المشروع الذي يملكه ويديره الاتحاد الأفريقي مثال بارز للطريقة التي يمكن بها تولي الملكية والتعاون الإقليمي للسعي إلى التنمية ومواجهة التحديات. إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بإقامتها توازنا مناسبا بين مبادئ المسؤولية والتضامن والشراكة، قد زادت من فرص التقدم والازدهار في تلك القارة المضطربة.

وفي هذا الصدد نثني على انضمام ٢٥ بلدا أفريقيا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء وعقد المنتدى الأفريقي السادس لشؤون الحكم في شهر أيار/مايو الماضي من هذا العام في كيغالي، ذلك المنتدى الذي خُصص لتنفيذ الآلية المذكورة. ولما كانت هذه الآلية تعكس رغبة حقيقية لدى الأمم الأفريقية في الوفاء بوعود الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – الحكم الرشيد والديمقراطية والسلم والأمن، وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة – فإننا نود تشجيع البلدان الأخرى على الانضمام إليها قريبا.

وترحب إسرائيل أيضا بالتزام الأمم المتحدة بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين عناصرها المكونة، بغية تقديم الدعم اللازم للتنفيذ الفعلي للشراكة الجديدة المذكورة، وتؤيد التوصيات المحددة في ذلك التقرير.

وما فتئت إسرائيل تعتبر علاقتها بأفريقيا في صدارة أولوياتها. فمنذ أواخر الخمسينات، رغم أن إسرائيل كانت لا تزال بلدا ناميا، ظلت تسعى إلى إقامة شراكات إنمائية مع دول أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء، والحديثة العهد بالاستقلال. وإسرائيل، ذات التاريخ الطويل هذا في العمل التعاوني في جميع أنحاء أفريقيا، ومع استمرار تقليد الصداقة والتضامن، تعرض ما لها من تجارب وخبرة لمساعدة الشراكة الجديدة على النجاح ومساعدة القارة الأفريقية على الازدهار، بتشاطر معرفتنا في مجالات مثل الأمن الغذائي وتمكين المرأة والتعليم والصحة، بصورة ثنائية وبمشاركة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية. واسمحوا لي بأن أُفصل بإيجاز عن عدد قليل فقط من تلك البرامج.

بالإضافة إلى المساعدة الثنائية وبرامج التدريب، تنشط إسرائيل بدعم مبادرات دولية كبرنامج المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لتخفيف عبء الدين. وقد أعفت إسرائيل فعلا ديون عدد من البلدان الأفريقية، وستواصل النظر في تخفيف عبء الديون عن بلدان أخرى، في حدود ما تسمح به مواردها.

وفي عام ٢٠٠٥، شارك ٤٦٧ متدربا أفريقيا من ٣٢ بلدا في ٩٤ دورة مختلفة في إسرائيل، في مجالات الزراعة وتنمية المجتمع المحلي، والتعليم والطب والصحة العامة، والعلم والتكنولوجيا، ومؤسسات الأعمال الصغرى وغيرها من المجالات. وشارك ٦١٠ متدربا أفريقيا، غير هؤلاء المذكورين في دراسات في الموقع، في ١١ دولة أفريقية. وفي ذلك العام، أوفدت إسرائيل ٢١ خبيرا لتقديم خبرات استشارية قصيرة وطويلة الأجل في ١٢ بلدا مختلفا في القارة الأفريقية.

ويتعاون المركز الإسرائيلي للتعاون الدولي في برنامج مشترك مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية في إثيوبيا للمساعدة على التنمية الزراعية في إثيوبيا. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، تم توقيع عقد خاص ببرنامج من ثلاث سنوات لتقديم الدعم الفني لإثيوبيا، بأنشطة تركز على بناء قدرات صغار الملاك والمزارعين التجاريين، وأعضاء التعاونيات ومجموعات مستهلكي المياه، فضلا عن تحسين الماشية الحلوب وري المساحات الصغيرة وإدارة المياه، والبستنة، وإنتاج المحاصيل، وحفظ التربة والتكنولوجيا الحيوية. وقد وقع المركز الإسرائيلي للتعاون الدولي ومؤسسة إنقاذ الطفولة المشتركة بين النرويج وإثيوبيا أيضا اتفاق تعاون مدته ثلاث أعوام، لإعداد برنامج مشترك لأنشطة نمو الأطفال في إثيوبيا. وسيعزز هذا الاتفاق قدرة المنظمات الإثيوبية المعنية بمسائل نمو الأطفال.

وأعدت إسرائيل برنامج تجديد التكنولوجيا الزراعية للتخفيف من حدة الفقر، على أساس فكرة ”حديقة السوق الأفريقية“، وهي تركز على تخفيف وطأة الفقر وزيادة إنتاجية المحاصيل في مناطق شتى في جنوب أفريقيا. وهذا النظام، الذي استحدثه المركز الإسرائيلي للتنمية الزراعية الدولية، الذي يشمل مزيجا من المحاصيل السنوية والمحاصيل الدائمة، ونظاما خاصا، خفيف الضغط للري بالتنقيط زاد بصورة ملموسة من المحاصيل وقلل من الأخطار التي يواجهها مزارعو الكفاف في المناطق القاحلة والمناطق شبه القاحلة. وقد اتسع نطاق هذا المشروع من ٢٠ نظاما عائليا صغير الحجم للري بالتنقيط إلى ١٢٠ نظاما. ومن ثم، وسع المركز الإسرائيلي للتعاون الدولي برنامج تجديد التكنولوجيا الزراعية ليغطي مناطق أخرى في جنوب أفريقيا؛ وبحلول عام ٢٠٠٥، كان يقوم بإدارة مشروع كرادوك المزارعون أنفسهم. ويتواصل العمل حاليا في مشاريع إسرائيلية - أفريقية لحدائق السوق الأفريقية في تسعة بلدان ناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا أيضا، بلغت ما مجموعه ٢٨٠ حديقة، تدار الآن في ثمانية من بلدان السهل الأفريقي.

ووباء الملاريا في أفريقيا، الذي يقضي على حياة ما يقدر بـ ٣ ٠٠٠ من الرضع والأطفال يوميا، مأساة لا تُضاهى أبعادها. والملاريا مرض يمكن شفاؤه، والتصدي له يكمن في تعزيز البنى التحتية الطبية وبنى الصحة العامة في أفريقيا. وما فتئت إسرائيل تبذل قصارى جهدها للقيام بذلك، متصدية بصورة خاصة للموارد البشرية اللازمة في الأزمات الصحية. وفي مجال مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا، تم تنظيم دورتين صُممتا خصيصا للموظفين الطبيين الإثيوبيين، أولاهما لتدريب المدربين والثانية للعلاج المضاد لفيروس الإيدز الرجعي، في مركز تدريب هارون أوفري الدولي في إسرائيل. وقد شارك في هاتين الدورتين أكثر من ٢٧ طبيبا وممرضة. وكانت أفرقة الرعاية

الصحية تضم مرشدين اجتماعيين ووسطاء ثقافيين، كثيرا ما يقدمون الرعاية ويكافحون عدم التقيد بالعلاج بالأدوية. وشمل التدريب مسائل من قبيل مقاومة فيروس نقص المناعة البشرية للأدوية وإصابة الأطفال بالإيدز، وأقيمت داخل الفريق سلسلة دقيقة للإبلاغ.

وتوفد إسرائيل أيضا بعثات للوقاية من العمى والعناية بالعيون في البلدان الأفريقية المرتبطة معها بشراكة، رغم وجود عدد محدود من مرافق العناية بالعيون. وتضطلع بهذه البعثات أفرقة مكونة من طبيبي عيون أو ثلاثة أطباء، يعملون في المستشفيات أو العيادات المحلية. وتُجري الأفرقة الإسرائيلية الزائرة مئات العمليات الجراحية، بالتعاون مع موظفين محليين، لإعادة النظر إلى كثير من المرضى. ويقوم أطباء العيون الإسرائيليون أيضا بتدريب العاملين المحليين، وتقدم حكومة إسرائيل تجهيزات ومعدات خاصة بأمراض العيون. وفي عام ٢٠٠٥، أوفدت بعثات من هذا القبيل إلى أنغولا وبنن والكاميرون وكينيا وتنزانيا.

وبالرغم من أن مساعداتنا قد تبدو متواضعة على المرء أن يتذكر أن إسرائيل أمة لا يتجاوز عدد مواطنيها الستة ملايين، وأنها تتحمل أعباء مالية ثقيلة بسبب ضرورة الدفاع عن وجودها، ولذا، يُعتبر إسهامها، محسوبا للفرد في مستقبل أفريقيا، من أهم ما يقدمه العالم من إسهام. ونحن، إذ نستند أساسا إلى صداقة طويلة الأمد نلتزم بالعمل مع بلدان أفريقيا للاستفادة من زخم الشراكة الجديدة والتوصل إلى النتيجة الموعودة. ونحن نفعل هذا لأننا مقتنعون بأن الشدائد التي تعانيها أفريقيا ليست عبئا، بل هي مسؤولية مشتركة. ونفعل هذا لأننا نؤمن بما لأفريقيا وأهلها من إمكانات. نحن نفعل هذا لأننا نؤمن بالوفاء بالالتزامات.

السيد غسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام على تقريره الموحد الرابع عن التقدم المحرز في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لها، الذي تتضمنه الوثيقة A/61/212، والتقرير عن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، الوارد في الوثيقة A/61/218؛ والتقرير المقدم عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، الوارد في الوثيقة A/61/213.

وهذا التقرير الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة لإطلاق الشراكة، التي صممها الأفارقة من أجل الأفارقة، يبين أننا نعيش عصراً تتوفر فيه إرادة سياسية قوية والتزام سياسي قوي على جميع المستويات صوب تحقيق بعث أفريقيا من خلال النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. ومع ذلك، ما زالت تواجهنا تحديات رئيسية تتمثل في ترجمة تلك الالتزامات وتلك الإرادة إلى أعمال ومشاريع ملموسة تتماشى مع مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في جميع أنحاء القارة.

وتسعدنا رؤية تنفيذ بعض المشاريع التي صممت في إطار نيباد في مجالات البنية التحتية والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والصحة والتعليم والبيئة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا وتعميم المنظور الجنساني ومشاركة المجتمع المدني. وهناك بوادر ملموسة للتقدم الناتج عن الشراكة الدولية بمشاركة الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ونأمل أن ما تم تحقيقه في

بعض المجالات في بعض المناطق والبلدان يمكن تكراره في شتى أنحاء القارة.

وأفريقيا ملتزمة بالحكم الرشيد. وعليه، فقد أنشأت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وهي آلية مهمة للنهوض بإصلاح الحكم والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وبناء القدرات اللازمة للمساعدة على تنفيذ خطط التنمية الوطنية. ولا يسعني إلا أن أشير هنا إلى انضمام ٢٥ بلداً أفريقياً، من بينهم أنغولا، إلى تلك الآلية. واستضاف الكثير من هذه البلدان بعثات دعم بهدف تقييم القدرة الوطنية على إجراء التقييم الذاتي، وتقوم الآن بإعداد خطط عمل وطنية، مما يشكل خطوة هامة على طريق إنشاء المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران.

وبينما نجد من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الشراكة تحقق نتائج إيجابية، ثمة تحديات تواجه أفريقيا وشركاءها في التنمية. وعلى فرادى الحكومات في أفريقيا أن تستمر في إدماج مبادئ نيباد ورؤيتها في خططها ومؤسساتها الإنمائية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تتخذ حكومتي مبادرات تستهدف زيادة وعي مؤسساتها العامة بالركائز التي تقوم عليها النيباد وفلسفتها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُدمجت بلورة وتنفيذ مشاريع في مجالات البنية التحتية والصحة والتعليم، في جملة أمور، في الشراكة الجديدة.

إن وضع أفريقيا على طريق النمو والتنمية المستدامين بصورة لا رجعة عنها يتطلب أعمالاً منسقة وتكاملية من جانب شركائها في التنمية. وإذ نسلم بالجهود المتجددة التي تبذل في هذا المضمار، إلا أنه ما زال يتعين القيام بعمل حاسم في عدد من المجالات الهامة. وتشكل التجارة مجالاً أساسياً بين هذه المجالات. ونعرب عن قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بإلغاء الدعم للأسعار المحلية والتعريفات الجمركية للمنتجات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تشوهات تجارية، ويعوق قدرة أفريقيا على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، نسلم بأنه كانت هناك مؤخراً زيادات في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القارة، لكن من المهم أن نلاحظ أن هذه الاستثمارات موجهة بشكل أساسي إلى استغلال النفط والغاز الطبيعي أو المعادن. ونتيجة لذلك، فإن هذه التدفقات عادة ما تزيد من اعتماد البلد على سلعة أساسية أو سلعتين وتتركز على عدد قليل من البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن الفحص الكلي لهذه التدفقات يؤدي بالبعض إلى استنتاجات كاذبة مؤداها أن القارة بأسرها تستفيد من مستويات الاستثمار المتزايدة، في حين أن الواقع مختلف تماماً.

وبغية تحسين التدفقات إلى القطاعات غير التقليدية، ما انفكت الحكومات الأفريقية تنفذ إصلاحات نظامية، بما في ذلك في إطار نيباد/مرفق الاستثمار الأفريقي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ونأمل أن تؤدي تلك المبادرات إلى تحسن فعلي في نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر والأثر الذي يمكن أن يحدثه في تنويع الاقتصادات الأفريقية.

أخيراً، نرحب بالزيادة في المساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا مؤخراً، ونرحب كذلك بإنشاء آليات لمتابعة وعود تقديم المساعدة. ومع ذلك، نؤكد على أن المستويات الحالية للمساعدات الإنمائية الرسمية ما زالت أدنى بكثير من هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي المتفق عليها. وفضلاً عن ذلك، فإن الزيادات الأخيرة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا تخصص لأنشطة إنمائية معروفة، مثل الإغاثة في حالات الطوارئ والإعفاء من الديون. ورغم أن هذه الأهداف مهمة وضرورية، إلا أنها يجب ألا تقوض أو تنافس الدعم المطلوب لتنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية المتوخاة في إطار نيباد.

ووكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها من الشركاء ذوي الأهمية في تعبئة الدعم الدولي لأفريقيا وإيصاله. وفي هذا الصدد، نشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على النهوض بآليات التنسيق والترابط والبرمجة كوسيلة لتعزيز الدعم للبلدان الأفريقية. ومبادرة الشراكة الجديدة تعتمد اعتمادا وثيقا على شراكة عالمية يضطلع كل أصحاب المصلحة بدور محوري في نجاحها.

وحكومة أنغولا يشجعها التقدم المحرز مؤخراً في تسوية الصراع ومنع نشوبه في أفريقيا. ففي العام المنصرم، اتخذت خطوات ملموسة لتوطيد السلام أينما وجد وإعادة إحلال السلام أينما كانت هناك حاجة إلى ذلك. وإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ودوره الريادي في النهوض بحل الصراعات في أفريقيا، أمر يستحق الثناء. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك البلدان الأفريقية في عمليات حفظ السلام في القارة وفي قيادتها، بناء على ولايات واضحة من ذلك المجلس. وتماشياً مع رغبة الأفارقة وتطلعاتهم، فإن حكومة أنغولا تساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها في سعيها إلى السلام الدائم.

أما على الصعيد الدولي، فإننا نرحب بإنشاء لجنة بناء السلام، التي نتولى رئاستها، كما نرحب بإطلاق الصندوق الاستئماني لبناء السلام هذا الأسبوع. فكلاهما يسد ثغرة مؤسسية وتشغيلية في إرساء سلام دائم في العالم وفي أفريقيا على وجه الخصوص.

إن اعتماد إعلان أبوجا بشأن دحر الملاريا في أفريقيا في عام ٢٠٠٠ دليل على اعتراف الزعماء الأفارقة بأن الآثار المدمرة لذلك المرض لا يمكن السماح بانتشارها بعد الآن. فهذا المرض الذي يمكن الوقاية منه وعلاجه يتسبب في ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال الرضع ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونرحب بالجهود المبذولة والمبادرات الرامية إلى مكافحة هذا المرض، وبالجهود ذات الطابع العالمي بشكل خاص. ومع ذلك، نشدد على ضرورة تحويل تعهدات الدعم إلى دعم فعلي. وفضلاً عن ذلك، فإن انتشار المبادرات قد يؤدي في بعض الحالات إلى تكرار ينطوي على إهدار للموارد ونقص للتمويل في مجالات حرجة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

الأسقف أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): منذ اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) قبل خمس سنوات، وهي تشكل دليلا إرشاديا لمختلف المبادرات التي تم تنفيذها للوفاء بالوعود التي أعطيت لشعب أفريقيا. وقد لقيت الشراكة الجديدة ترحيبا خاصا لأنها ملكية أفريقية وعملية بقيادة أفريقية تعكس رؤية أفريقية عامة والتزاما مشتركا بالقضاء على الفقر ووضع البلدان، فرديا وجماعيا، على المسار الصحيح نحو النمو والتنمية المستدامين. وهذه الأهداف منسجمة مع الالتزامات الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخفض حدة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وقيمة الشراكة عظيمة أيضا لأنها أول إطار عمل صحيح للتنمية الأفريقية اكتسبت مثل هذا الانتشار. وفي الحقيقة، أن قوة هذه المبادرة تكمن في قدرتها على صهر الشراكة بين حكومات أفريقيا وشعوبها ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا.

هذا ما يجعل وفدي يعتقد أن هناك حاجة ملحة إلى الابتكار المستمر في هذا المجال. وهناك ضرورة للأخذ بتوجه جديد جذريا بالاقتران مع مبادرة الشراكة الجديدة. كما أن هناك حاجة إلى استحداث أشكال جديدة من التضامن على المستوى الثنائي والمستوى المتعدد الأطراف عبر التزام أكثر

حسماً من الجميع، مع الاقتناع الكامل بأن رفاه الشعوب الأفريقية شرط لا بد منه لتحقيق الخير العالمي العام.

وتحقيق هذا الهدف يستلزم ثقافة سياسية جديدة، وخاصة في مجال التعاون الدولي. فالبطء في احترام التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، ومسألة بعض الديون الأجنبية التي لا تزال بدون حل والعزوف عن إعطاء البلدان المعنية اعتبارا خاصا في العلاقات التجارية الدولية، كلها مسائل بحاجة إلى معالجة ملحة. واليوم، أكثر من أي وقت آخر، يعتبر الشرط الحاسم لإحلال السلام في العالم الإقرار بمبدأ الاعتماد المتبادل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، بحيث تصبح التنمية في مفهومنا مهمة مشتركة لنا جميعا. وخلافا لذلك، فإن التنمية ستخضع لعملية تراجع حتى في المجالات التي اتسمت بالتقدم حتى الآن. ويسر الكرسي الرسولي أن يرى أصداء بعض هذه المخاوف تتردد في التقرير المعروض علينا في الوثيقة (A/61/212).

وكوسيلة للإسهام في إقامة تعاون دولي وتعزيز التضامن، يدعو وفدي من جديد الحكومات إلى احترام وعودها المتصلة بتخفيف عبء الديون أو الإعفاء منها، فضلا عن الوفاء في الوقت المناسب بالتعهد بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن خلال هذه البرامج يمكن للحكومات أن تبدأ التركيز على توفير التمويل للبنية التحتية اللازمة ولبرامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

والمسائل الأخرى التي عولجت بحق في تقرير الأمين العام تتعلق بالحاجة إلى إتاحة الفرص التعليمية للفتيان والفتيات، فضلا عن برامج محو الأمية الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وعلاوة على ذلك، يقر الكرسي الرسولي بأهمية حماية البيئة الطبيعية باعتبارها وسيلة لممارسة قيادة البشرية لاستخراج وحماية ثروات الأرض للأجيال القادمة.

وقد أظهرت التطورات الواعدة في السنة الماضية أن هناك زخما جديدا في دعم تنمية أفريقيا. وبرنامج عمل الشراكة الجديدة يتكون من سلسلة أولويات تهدف إلى إحداث أثر ملموس على استعادة الاستقرار والنمو في أفريقيا. والتنفيذ الفعال لأولويات هذه الشراكة أساسي في تحقيق وعدها. والفرصة التي يوفرها هذا المناخ يجب أن يغتنمها القادة الأفارقة وجميع شركائهم في التنمية أثناء سعيهم لتحويل التعهدات إلى عمل.

نائب الرئيسة (تكلم بالانكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد غوسبودينوف (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): منذ سنة مضت، توصلنا في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى الاستنتاج بأن الوقت قد حان لاعتماد نُهج مختلفة للتعامل مع المسائل الأفريقية. فأساليب العمل القديمة لم تؤد إلى حلول يحتاج إليها الناس بشدة ويستحقونها. فالتجربة الموجودة في أفريقيا لم تؤخذ بعين الاعتبار إلا قليلا. ولهذا، هناك الكثير من المساعدات الحسنة الأهداف لا تزال تخطئ أهدافها.

ونعتقد أن كل منظمة لديها قدرة على تقديم المساعدة ينبغي لها أن تفعل ذلك. لكنه ينبغي لكل منها أن تفعل ما تفعله على أفضل وجه، وأن تسعى إلى تنسيق عملها مع الآخرين. وتمثل أفريقيا مثالا واضحا على التنسيق والشراكات، وهذه المناقشة تتيح فرصة لإظهار كيفية الجمع بين خبراتنا وقدرات الآخرين لتنفيذ ما نريد.

والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعيات الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الوطنية

الأعضاء معترف لها جميعا بالريادة في تعزيز الأوضاع الصحية على مستوى المجتمع، حيث الصحة فوق كل اعتبار. وإننا نعول على وجودنا على القاعدة الشعبية في توفير الموارد البشرية اللازمة لمساعدة السكان المعرضين لمخاطر أمراض كالملاريا. ففي النيجر مثلا، عملنا مع الصليب الأحمر المحلي، ووزارة الصحة النيجرية وشركاء آخرين لتوزيع أكثر من مليون ناموسية بعوض للأمهات والأطفال دون الخامسة من العمر، ولتلقيح الأطفال ضد الشلل في جميع أنحاء البلد. وبهبة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، خصصنا أسبوعين لتوزيع ناموسيات متينة مشربة بمبيدات حشرية طويلة الأمد، ولحملة تحصين مكثفة ضد شلل الأطفال. وقد أمكن تحقيق ذلك، إلى حد كبير، بفضل شراكاتنا على المستوى الوطني وإمكانية وصول متطوعي الصليب الأحمر النيجيري للمجتمعات المحلية. فهؤلاء الشباب لم يقتصروا على الوصول إلى العائلات التي لا يصل إليها الجهاز الصحي الحكومي عادة، بل إنهم بددوا المخاوف والخرافات التي تحيط بالتلقيح ضد شلل الأطفال، وذلك بفضل الثقة التي منحتها المجتمعات المحلية نفسها للمتطوعين الشباب.

والآن، نقلنا هذه التجربة إلى ساحات أخرى، بما فيها إلى بلدان أفريقية مصابة بالكوليرا. فجمعنا معا جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ووزارات الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمات أخرى مثل أطباء بلا حدود وناشطين محليين لمعالجة خطر الكوليرا، بتثقيف الجمهور في الأمور الصحية، وتحسين وضع المياه والصرف الصحي. ففي الواقع، أن تهديد الكوليرا مشكلة خطيرة الأبعاد في بعض البلدان الأفريقية، ونحن نبذل قصارى جهدنا للتخفيف من ذلك التهديد.

إن نهجنا في معالجة المرض يعكس نهجنا العام في إدارة الكوارث وحالات الطوارئ. ومن الواضح أن المساعدة الاقتصادية البسيطة ليست كافية أبدا. فيجب الاستعاضة عنها بإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط عمليات التدخل: وبناء قدراتها أساسي في التخطيط البعيد الأجل. وبدون بناء القدرات، سيكون الانتعاش مؤقتا، وتكون الفرصة للانتعاش الدائم قد ضاعت.

حين نتحدث عن ثقة المجتمعات، نقر بأن أناسنا – شبابنا المتطوعين – سيكونون موضع ثقة إذا عملوا بكفاءة ونزاهة. لذا، فإن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يؤيد تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية الأعضاء فيه، على تقديم الخدمات للناس الأكثر ضعفا في بلدانهم. فالصليب الأحمر في مدغشقر مثلا، قرر إعادة بناء منظمته بحيث يمكنه أن يعالج بفعالية جوانب الضعف وفقا لمبادئنا الأساسية. فقد ساعدنا زملاءنا في مدغشقر على تطوير خطتهم الاستراتيجية وتسهيل انتخابات مجلس إدارتهم من القاعدة إلى المستوى الوطني. فالإدارة الرشيدة لجمعياتنا الوطنية والمسؤولية عنها يتصدران جدول أعمالنا.

ونحن نسعى أيضا إلى أن يكون أعضاؤنا مُعدّين جيدا لتأدية دور المسهمين إلى جانب الحكومات والمنظمات الدولية. وفي الصومال، لا يزال الهلال الأحمر الصومالي، بعد سنوات طويلة من الصراع، موحَّدا، قائما كمؤسسة تعمل على نحو مناسب. والمواطنون في جميع أنحاء البلاد يقرّون بقوته في مجال الصحة والرعاية ويعترفون، وهو يقوم بطائفة كبيرة الشمول من الأنشطة في هذا المجال، مع الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة.

وفي أفريقيا قصص مشابهة لهذه في عدة بلدان، لكن ما أريد أن أبرزه اليوم هو أن عددا يتزايد يوما بعد يوم من هياكلنا الوطنية أخذت الحكومات تقرّبه من الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية، وخاصة بتنفيذ برامج صحية وبرامج رعاية وباجتذاب قاعدة عريضة من العاملين

الطوعيين وتثقيفهم ونشرهم. وكون منظمات بلدنا قادرة على العمل كشريكة مساعِدة لسلطات القطاع العام ذو أهمية محورية لنجاحها.

والشراكات - كما حددت رئيسة الجمعية العامة عن حق، بالتوصية باعتماد الموضوع ''تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية'' محورا للمناقشة العامة في هذا العام - هي العنصر المكوِّن الحاسم. إذ لا يمكن لأية منظمة أو شبكة بمفردها أن تحل هذه المشاكل العالمية. ولهذا السبب، سافر د. موكش كابيلا، ممثلنا الخاص المعيّن مؤخرا، لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - سافر إلى أفريقيا الجنوبية للمشاركة في إطلاق مجموعة العلاجات المضادة للفيروس الرجعي، المعدّة بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة وإدارة نشر المعلومات الخاصة بالإيدز في أفريقيا الجنوبية. وكجزء من هذا، جرى التوقيع على اتفاق مع المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، وسيتبعه توجيه نداء خمس سنوات في جنوبي أفريقيا، خاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سعيا إلى جمع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

يتم الجمع بين هذه الإجراءات على مستوى جدّ رفيع من إدارتنا. وقد عقد مجلس إدارتنا مناقشة خاصة حول أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، معترفا بضرورة إقامة شراكات جديدة، أكثر فعالية، مع جهات، منها القطاع الخاص، وضرورة إعداد برامج للمستضعفين، مع التركيز على الأهداف الطويلة الأجل والأهداف الإنمائية للألفية. وقد روّجت لهذه الحلول مجتمعاتنا الوطنية الأفريقية والأعضاء الأفريقيون في مجلس إدارتنا. ومع تخطيطنا لدورة مجلس الإدارة هذا في أديس أبابا، في العام القادم، نرجو أن تنضم إلينا مؤسسات أفريقية أخرى، فضلا عن شركاء خارجيين وجهات مانحة خارجية، لنتمكن معاً من إحداث تغيير لمستضعفي القارة. ومشروع ناموسية الملاريا في النيجر هو دليل على مدى سهولة ابتداع أمور رائعة. وكل ما يلزمنا هو توسيع نطاق الموقف والتصميم لشمول القارة كلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد انتهت من هذه المرحلة من نظرها في البندين ٤٨ و ٦٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.